

تعلن مجموعة سامبا المالية ("مجموعة سامبا") عن إبرامها لاتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأهلي التجاري ("البنك الأهلي")

١. المقدمة

إشارةً إلى إعلان مجموعة سامبا المالية ("مجموعة سامبا") بتاريخ ١٤٤١/١١/٠٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٢٥م) بشأن توقيعها اتفاقية إطارية مع البنك الأهلي التجاري ("البنك الأهلي") (ويشار إليهما مجتمعين بـ "البنكين") وذلك فيما يتعلق بالاندماج المقترح بين البنكين، وإعلان البنك الأهلي بتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م) بشأن نيته المؤكدة بالاستمرار في تنفيذ الاندماج بين البنكين وفقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٧ من لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن هيئة السوق المالية، فإنه يسر مجموعة سامبا أن تعلن عن توقيعها اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأهلي بتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/١٠/١١م) ("اتفاقية الاندماج") والتي اتفق البنكان بموجبها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد ١٩١ إلى ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن هيئة السوق المالية ("الاندماج").

وبموجب أحكام اتفاقية الاندماج، فإن الاندماج سيتم عن طريق دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي ونقل جميع أصولها والتزاماتها إلى البنك الأهلي. وعند إتمام الاندماج، فسيستمر البنك الأهلي في الوجود، أما مجموعة سامبا فستنقضي وستلغى جميع أسهمها، وسيقوم البنك الأهلي بإصدار أسهم جديدة لمساهمي مجموعة سامبا. وتعد الإشارة إلى "البنك الدامج" في هذا الإعلان إشارة إلى البنك الأهلي بعد إتمام الاندماج.

عند إتمام الاندماج، سيحصل مساهمو مجموعة سامبا على أسهم جديدة في البنك الأهلي وفقاً لمعامل المبادلة، والذي بموجبه سيحصل مساهمو مجموعة سامبا على عدد (٠,٧٣٩) سهم في البنك الأهلي مقابل كل سهم يملكونه في مجموعة سامبا ("معامل المبادلة").

وستصدر أسهم العوض من خلال زيادة رأس المال المدفوع للبنك الأهلي من (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٤٤,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وزيادة عدد أسهمه المصدر من (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى (٤,٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم والتي تمثل زيادة بنسبة ٤٩,٣٪ في رأس المال الحالي للبنك الأهلي.

وبناءً على معامل المبادلة وسعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي البالغ ٣٨,٥٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٠٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ نشر هذا الإعلان)، فإن تقييم سعر سهم مجموعة سامبا لأغراض الاندماج يبلغ ٢٨,٤٥ ريال سعودي وتقييم إجمالي قيمة أسهم مجموعة سامبا المصدر بحوالي ٥٥,٧ مليار ريال سعودي.

ويمثل التقييم الوارد أعلاه زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة ٣,٥٪ مقارنة بسعر إغلاق سهم مجموعة سامبا في السوق المالية السعودية (تداول) البالغ ٢٧,٥٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٠٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ نشر هذا الإعلان). كما يمثل زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة ٢٣,٧٪ مقارنة بسعر إغلاق سهم مجموعة سامبا البالغ ٢٣ ريال سعودي كما في تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٢٤م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام البنكين للاتفاقية الإطارية). ويعكس معامل المبادلة قيمة تمثل (١,٢٠) ضعف القيمة الدفترية الملموسة لمجموعة سامبا كما في تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٣٠م (وذلك بناءً على معامل المبادلة وسعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي والبالغ ٣٨,٥٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٠٨م وهو آخر يوم تداول يسبق تاريخ نشر هذا الإعلان).



سامبا
samba

وعند إتمام الاندماج، سيملك مساهمو مجموعة سامبا ما نسبته ٣٢,٦٪ من رأس مال البنك الدامج، وسيملك مساهمو البنك الأهلي الحاليين ما نسبته ٦٧,٤٪ من رأس مال البنك الدامج. وسيتمثل المساهمون الكبار في البنك الدامج في كل من الآتي: صندوق الاستثمارات العامة (بنسبة ملكية تبلغ (٣٧,٢)٪)، والمؤسسة العامة للتقاعد (بنسبة ملكية تبلغ (٧,٤)٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ (٥,٨)٪).

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحقة لأي من مساهمي مجموعة سامبا بناءً على معامل المبادلة كسور أسهم، فسيتم التعامل معها وفق الآلية التي سيتم توضيحها في تعميم مجلس إدارة مجموعة سامبا الذي سيتم الإعلان عن نشره لاحقاً.

ويرى أعضاء مجلس إدارة مجموعة سامبا بأن شروط وأحكام الاندماج عادلة، وذلك بعد تلقي استشارة شركة مورغان ستانلي السعودية (بصفتها المستشار المالي لمجموعة سامبا فيما يتعلق بالاندماج) فيما يتصل بالجوانب المالية للاندماج، وقد قامت شركة مورغان ستانلي السعودية عند تقديمها لهذه الاستشارة بالأخذ في الاعتبار التقديرات التجارية لمجلس إدارة مجموعة سامبا في هذا الشأن.

تجدر الإشارة إلى أنه لن يكون هناك تغيير مباشر في أعمال البنكين فيما يتعلق بالعملاء نتيجة لهذا الإعلان، حيث سيستمر كلا البنكين بتسيير أعمالهما بشكل مستقل ومنفصل على النحو المعتاد إلى حين إتمام الاندماج. كما لا تتوقع مجموعة سامبا أن ينتج عن الاندماج في حال إتمامه تسريح للموظفين بصفة إجبارية.

وتجدر الإشارة إلى أن إتمام الاندماج غير مضمون حيث إنه خاضع لعدة شروط وموافقات من ضمنها الحصول على الموافقات النظامية بالإضافة إلى الحصول على موافقة مساهمي البنكين على الاندماج. كما تضمنت اتفاقية الاندماج حالات محددة لإنهاء الاتفاقية وإيقاف الاندماج. وتتضمن الفقرة (٣) من هذا الإعلان مزيد من التفاصيل بشأن شروط إتمام الاندماج وحالات الإنهاء.

٢. مبررات ودوافع الاندماج

سيؤدي الاندماج إلى تكوين منشأة مالية إقليمية قوية بقيمة أصول تبلغ ٨٣٧ مليار ريال سعودي (والتي تعادل ٢٢٣ مليار دولار أمريكي)^١، مما سيضع البنك الدامج في مركز متميز قادر على تعزيز مساهمته في التحول الإيجابي للقطاع البنكي في المملكة والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وبهذه المناسبة، علق رئيس مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا المهندس/ عمار بن عبدالواحد الخضير، بأن "اندماج مجموعة سامبا مع البنك الأهلي سيؤدي إلى تدشين بنك متكامل ورائد محلياً ذي قوة مالية إقليمية يهدف إلى تحقيق قيمة كبيرة للمساهمين، وتقديم خدمات بنكية استثنائية للعملاء في المملكة العربية السعودية، ودعم رواد الأعمال المحليين للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة لتحقيق النمو والتوسع على المستويين المحلي والدولي. وستجسد عملية الاندماج بين البنكين بداية عصر جديد للقطاع البنكي في المملكة، ومحفزاً لتحقيق العديد من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما أننا حريصون على إتمام الاندماج بصورة سلسة وتحقيق الفائدة لكافة المعنيين من عملاء وشركاء ومستثمرين وكفاءات من كلا البنكين وذلك من خلال بناء بنك أكثر قوة وكفاءة".

وبدوره علق رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك الأهلي الأستاذ/ سعيد بن محمد الغامدي، بأن "المملكة العربية السعودية تشهد تحولاً تاريخياً من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتطلب وجود قطاع مالي قوي وبنوك تتمتع بملاءة مالية وقدرات عالية تمكنها من تمويل التنمية الاقتصادية ودعم

^١ بناءً على البيانات المالية المجمعة لكلا البنكين كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.



سامبا
samba

تجارة المملكة العربية السعودية وتدفعاتها النقدية مع المنطقة وبقية العالم. إن طموحنا هو تأسيس كيان مالي وطني رائد يدعم تحقيق التحول الذي تهدف إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويكون باكورة الابتكار لخدمات بنكية متقدمة ونواة لبناء قادة المستقبل في القطاع البنكي.

تعزير المركز التنافسي

سيصبح البنك الدامج أكبر بنك في المملكة^١ وبنكاً رائداً في منطقة الشرق الأوسط، بقيمة سوقية تساوي ١٧١ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٤٦ مليار دولار أمريكي).^٢

وعلى الصعيد المحلي، سيصبح البنك الدامج أكبر بنك في المملكة^١ من خلال خدمة حوالي ٢٥٪ من قطاعي مصرفية الأفراد والمصرفية التجارية^٢. كما سيكون للبنك الدامج أصولاً تبلغ قيمتها ٨٣٧ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٢٢٣ مليار دولار أمريكي)^٣ والتي تمثل ما نسبته ٣٢٪ من الحصة السوقية^٤، وقروض عاملة تبلغ قيمتها ٤٦٨ مليار ريال سعودي (ما يعادل ١٢٥ مليار دولار أمريكي)^٣ والتي تمثل ما نسبته ٢٩٪ من الحصة السوقية^٤، وودائع بقيمة حوالي ٥٦٨ مليار ريال سعودي (ما يعادل ١٥١ مليار دولار أمريكي)^٣ والتي تمثل ما نسبته ٣٠٪ من الحصة السوقية^٤، ودخل تشغيلي نصف سنوي يبلغ حوالي ١٥ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٤ مليار دولار أمريكي)^٣ والذي يمثل ما نسبته ٣٠٪ من الحصة السوقية^٤، وصافي دخل يبلغ حوالي ٧ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٢ مليار دولار أمريكي) والذي يمثل ما نسبته ٣٨٪ من الحصة السوقية^٤، وقاعدة حقوق ملكية مُجمعة تبلغ ١٢٠ مليار ريال (ما يعادل ٣٢ مليار دولار أمريكي)^٤. وسيصبح البنك الدامج البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط من حيث صافي الدخل^٥.

سيكون لدى البنك الدامج منصة بنكية عالمية متوازنة في جميع القطاعات البنكية. كما أن الدخل التشغيلي^١ للبنك الدامج ناتج عن القطاعات الآتية: (٤١٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية للأفراد، (٢٥٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية للشركات، (٢٣٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن نشاطات الخزينة، (٦٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية الدولية و (٥٪) من الدخل التشغيلي ناتج عن خدمات الأسواق المالية.

وسييسم النطاق الموسع لأعمال البنك الدامج في تحقيق أعلى مستويات العوائد ومعدلات الإنتاجية على مستوى القطاع البنكي.

التكامل العالي بين البنكين

سيستفيد البنك الدامج من ريادة البنكين في مجال الخدمات المصرفية للأفراد حيث سيكون له حصة نسبتها ٢٦٪ من الحصة السوقية لقروض مصرفية الأفراد، كما سيكون له ما نسبته ٢٩٪ من الحصة السوقية للودائع. وبناءً على هذه الإمكانيات، سيطمح البنك الدامج إلى توفير أفضل الحلول الرقمية، وتعزيز التملك العقاري من خلال تنمية خدمات التمويل السكني، فضلاً عن دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإقراضها ودعم الثقافة المالية وثقافة الادخار.

أما على صعيد الخدمات المصرفية للشركات، فسيستفيد البنك الدامج من شبكة العملاء الرائدة لدى مجموعة سامبا، ومن مكانة البنك الأهلي باعتباره أكبر مؤسسة إقراض للشركات^١ ووجهة متخصصة في التمويل على صعيد المملكة^٢، ليقدم البنك الدامج ما تُقارب نسبته ٢٧٪ من القروض

^١ بناءً على البيانات المالية المجمعة لكلا البنكين كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ م.

^٢ بناءً على البيانات المالية المجمعة لكلا البنكين كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ م والبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية للبنوك ذات الصلة.

^٣ بناءً على القيمة السوقية كما بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠ م.

^٤ تم الافتراض عند احتسابها بأن السوق يتألف من أحد عشر بنكاً إذ تم استبعاد من هذه القائمة أي بنك قد سجل قيمة سلبية وفق أي من المعاييس التي تم الاستناد إليها.

^٥ بناءً على أرصدة قروض مصرفية الأفراد العاملة كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ م.

^٦ بناءً على أرصدة قروض مصرفية الشركات العاملة كما بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ م، والتي تشمل السحب على المكشوف حيثما كان هذا الوصف متاحاً للجمهور في القوائم المالية.



سامبا
samba

العاملة الممنوحة للشركات في السوق السعودية. ويطمح البنك الدامج ليكون الشريك الموثوق لكبرى الشركات والمؤسسات السعودية بهدف دعم الصفقات والمشاريع الضخمة في المملكة، والعمل في الوقت ذاته على تيسير تدفقات رأس المال والصفقات التجارية ما بين المملكة والأسواق الإقليمية والعالمية.

واستناداً إلى التكامل بين محفظتي البنكين، سيشكل البنك الدامج أكبر بنك في أعمال الخزينة ونشاطات الأسواق المالية حيث سيدير أصول خزينة تُقارب قيمتها ٣١٦ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٨٤ مليار دولار أمريكي)^١ والتي تقدر نسبتها من حيث الحصة السوقية بـ ٣٦٪، مما سيعزز إمكانات البيع المتقاطع للبنك الدامج.

وسيمتلك البنك الدامج كلاً من شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال) وشركة الأهلي المالية واللذان ستشكلان معاً أكبر مدير للأصول ومقدم لخدمات الوساطة والمصرفية الاستثمارية في المملكة. وسيتم النظر في كيفية تعامل البنك الدامج مع هاتين الشركتين لإيجاد التكامل المناسب بينهما والبت في هذا الأمر بشكل نهائي من خلال خطة دمج أعمال البنكين أو وفق ما يراه مجلس إدارة البنك الدامج بعد إتمام الاندماج.

تحسين وتطوير مراكز الخدمات

سيكون البنك الدامج قادراً على تزويد العملاء بمنتجات وخدمات رقمية متكاملة وتقديم حلول مناسبة من خلال تطوير مقترحات رقمية جديدة. وعند إتمام الاندماج، سيتمكن عملاء البنك الدامج من الاستفادة بشكل فوري من خدماته في كافة أرجاء المملكة وذلك من خلال ٥٠١ فرع و١٣٦٦،٤ جهاز صراف آلي، إضافة إلى ١٢٦،٨٣١ جهاز دفع آلي^٢.

التحول الرقمي

سيتمتع البنك الدامج بمركز قوي فيما يتعلق بالتحول الرقمي حيث يملك كلا البنكين إمكانات رقمية متزايدة في القطاع البنكي وفي المعاملات المالية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في عام ٢٠١٩م حصلت مجموعة سامبا على جائزة أفضل إدارة نقدية و خزينة عبر الانترنت، وحصل البنك الأهلي من جهته على جائزة أفضل تطبيق للخدمات البنكية على الهاتف المحمول في المملكة.

ويخطط البنك الدامج على مضاعفة عملياته الرقمية والاستمرار في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لكافة منتجاته وخدماته البنكية، وتقديم أحدث التقنيات لعملائه. كما يخطط البنك الدامج لتدشين مشاريع وشراكات جديدة بهدف الاستثمار في التحول الرقمي البنكي لتقديم خدمات غير مسبوقة لعملائه.

سيولة معززة ومركز رأسمالي قوي لمواصلة خطط النمو

سيسعى البنك الدامج إلى الاستفادة من قدرات البيع المتقاطع لكلا البنكين وذلك من خلال اعتماد نموذج تشغيلي أفضل والارتقاء بالمحافظ الاستثمارية لكلا البنكين. وسيستفيد البنك الدامج كذلك من هيكله التمويلي الراسخة والمتنوعة، إلى جانب المركز المعزز في مستوى السيولة حيث ستبلغ نسبة قروض البنك الدامج إلى ودائعه ما يعادل ٨٢٪^٣، يُضاف إلى ذلك تمتع البنك الدامج بمركز رأسمالي متين وقوي، وسيكون لهذا الأساس الراسخ دور داعم للبنك الدامج في رصد فرص النمو والاستفادة منها في السوقين المحلية والعالمية.

^١ بناءً على الأرقام المجمعة لكلا البنكين حسب نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي لشهر أغسطس ٢٠٢٠م.

المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

سيؤدي البنك الدامج دورًا حيويًا بارزًا في توفير الفرص المتاحة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث سيساهم نطاق عمل البنك الدامج وقاعدته القوية التمويلية والرأسمالية في الاستفادة من مجالات النمو الرئيسية والاستثمار في القطاعات والمشاريع متسارعة التطور في المملكة، وتحفيز نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم نمو خدمات التمويل السكني، وتيسير خطوات تطوير السوق المالية السعودية، فضلًا عن مواصلة مسيرة التحول الرقمي للاقتصاد المحلي.

تحقيق منافع مشتركة وقيمة أعلى للمساهمين

من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى تحقيق وفورات سنوية في التكاليف للبنك الدامج بقيمة ٨٠٠ مليون ريال سعودي تقريباً (ما يعادل ٢١٣ مليون دولار أمريكي) والتي ستتحقق على مراحل وبعد اكتمال أعمال دمج البنكين، كما تمثل هذه الوفورات نسبة ٩٪^٨ من قاعدة التكلفة المجمعة للبنكين، وإمكانية تحقيق قيمة عالية من خلال الحجم المتزايد، وتبادل أفضل الممارسات، ومكاسب الكفاءة السنوية. ومن المتوقع أن يكون هناك منافع مشتركة محتملة في الإيرادات بين البنكين. ومن المتوقع أن تبلغ التكاليف النقدية غير المكررة لدمج أعمال البنكين حوالي ١,١ مليار ريال سعودي (ما يعادل ٢٩٣ مليون دولار أمريكي).

ونتيجة لهذه المنافع المشتركة، ومن المتوقع أن يحقق الاندماج نموًا في معدل الربح لكل سهم (Earnings per Share) لكل من مساهمي مجموعة سامبا والبنك الأهلي وذلك بالاستناد إلى النتائج المالية لكل من مجموعة سامبا والبنك الأهلي للنصف الأول للسنة المالية ٢٠٢٠ م على أساس سنوي (وذلك بعد اكتمال تحقيق المنافع المذكورة وخصم التكاليف النقدية غير المكررة للاندماج الفعلي).

تعزيز الحضور الدولي

سيحظى البنك الدامج بشبكة دولية واسعة والتي ستمكّنه من تسهيل التدفقات النقدية والتجارة الدولية، الأمر الذي سيضع البنك الدامج في مركز أفضل لاستغلال المزيد من فرص التوسع الاستراتيجي والارتباط مع الأسواق العالمية الرئيسية.

المساهمة في إعداد قادة المستقبل في القطاع البنكي

سيصبح البنك الدامج مركزًا لتنمية الكفاءات في القطاع المالي حيث سيكون تطوير الكفاءات أحد أبرز أولويات البنك الدامج الذي سيسعى إلى بناء قادة المستقبل في القطاع من خلال مجموعة من برامج التدريب والتطوير عالمية المستوى.

يرجى مراجعة القسم (٦) من هذا الإعلان لمعرفة الأسس التي تم الاستناد إليها في إعداد المعلومات المالية التي تم تضمينها في هذا القسم.

^٨ بناءً على مصاريف التشغيل المجمعة لكلا البنكين لعام ٢٠١٩ م قبل احتساب انخفاض القيمة.

٣. الأحكام الرئيسية للاندماج وفق اتفاقية الاندماج

تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج وحوكمته

مع مراعاة الحصول على الموافقات النظامية ذات الصلة وموافقة مساهمي البنكين، فقد اتفق البنكان بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التعديلات الآتية على تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج عند إتمام الاندماج:

- زيادة أعضاء مجلس الإدارة من تسعة (٩) أعضاء إلى أحد عشر (١١) عضوًا.
- قيام مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا بترشيح شخصين ليتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة البنك الدامج لشغل المقعدين الإضافيين الشاغرين في المجلس.

وبناءً على التعديلات الموضحة أعلاه على تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج، فإنه من المتوقع أن يكون تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج بعد إتمام الاندماج كالاتي:

- سيكون لدى المساهمين الكبار الحاليين في مجموعة سامبا والبنك الأهلي (وهم كلٌّ من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد) نفس عدد الأعضاء الممثلين لهم في مجلس إدارة البنك الأهلي بتاريخ إتمام الاندماج (علمًا بأن صندوق الاستثمارات العامة لديه حاليًا أربعة ممثلين في مجلس إدارة البنك الأهلي، ولدى كلٍّ من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد حاليًا ممثل واحد في مجلس إدارة البنك الأهلي).
- سيتم ترشيح عضوين من قبل مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا كأعضاء في مجلس إدارة البنك الدامج (دون أن يكون من ضمنهم أعضاء يمثلون كبار المساهمين).
- سيكون بقية الأعضاء (وهم ثلاثة أعضاء بناءً على تشكيل المجلس الحالي للبنك الأهلي) من أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي بتاريخ إتمام الاندماج (دون أن يكون من ضمنهم أعضاء يمثلون كبار المساهمين).

وقد اتفق البنكان على اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بالآتي عند إتمام الاندماج:

- تعيين المهندس/ عمار بن عبد الواحد الخضيرى (رئيس مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا) كرئيس مجلس إدارة البنك الدامج.
- تعيين الأستاذ/ سعيد بن محمد الغامدي (رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك الأهلي) كعضو منتدب ورئيسًا تنفيذيًا لمجموعة البنك الدامج.

ولن يتم تنفيذ هذه التغييرات إلا عند إتمام الاندماج. وستواصل مجالس الإدارة الحالية وفرق الإدارة التنفيذية لكلا البنكين إدارة البنكين بشكل مستقل إلى حين إتمام الاندماج.

المقر الرئيسي للبنك الدامج

سيكون المقر الرئيسي للبنك الدامج في مدينة الرياض.

اسم البنك الدايج وشعاره

اتفق البنكان على تعيين شركة استشارية متخصصة لتقديم مشورتها فيما يتعلق باسم البنك الدايج وشعاره وهويته، والتي سيتم تحديدها في وقت لاحق.

قيود ممارسة الأعمال

تضمنت اتفاقية الاندماج التزامًا على البنكين بالامتناع عن أي تصرف يخالف قيود محددة في الاتفاقية (والتي تخضع لاستثناءات وحدود معينة) تتعلق بكيفية ممارسة البنكين لأعمالهما خلال الفترة الواقعة بين تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج وحتى تاريخ إتمام الاندماج. وفيما يتعلق بتوزيع الأرباح، اتفق البنكان على أن يكون أي إعلان أو توزيع أو تجنيب أو دفع لأي أرباح أو أي توزيعات أخرى (سواءً بشكل نقدي أو من خلال منح أسهم أو بأي شكل آخر) متماشياً مع (أو أقل من) التغيير في الربح الصافي للبنك ذو العلاقة مقارنة بآخر فترة مماثلة تم فيها توزيع أرباح وذلك بناءً على قوائمه المالية المرحلية أو قوائمه المالية المراجعة (بحسب الحال).

وتجدر الإشارة إلى أنه لن يتم زيادة أو خفض عدد أسهم الخزينة المملوكة لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا إلا لأغراض محددة تتعلق ببرنامج أسهم الموظفين لكل بنك ووفق ما هو محدد في اتفاقية الاندماج والمتطلبات النظامية ذات الصلة.

شروط الاندماج

تخضع اتفاقية الاندماج لعدد من الشروط التي يجب استيفائها لغرض إتمام الاندماج، وفيما يلي ملخص لتلك الشروط:

- الحصول على الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للمنافسة، ووزارة التجارة، وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
- الحصول على موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي مجموعة سامبا ومساهمي البنك الأهلي على الاندماج والقرارات المتعلقة به من خلال جمعية عامة غير عادية لكل بنك يتم عقدها وفقاً للمتطلبات النظامية ذات الصلة.
- فيما يتعلق ببرنامج السندات متوسطة الأجل الخاص بمجموعة سامبا، الحصول على جميع الموافقات أو الإعفاءات من الأطراف ذوي الصلة أو دفع كامل المبالغ المستحقة لتلك السندات، أو استردادها بالكامل.
- عدم وقوع أي حدث سلبي جوهري (بحسب التعريف المتفق عليه في اتفاقية الاندماج).
- عدم الإخلال بأي من الضمانات المقدمة من كلٍ من البنكين والمحددة في اتفاقية الاندماج مالم يقوم الطرف المخل بتصحيح الإخلال (إن أمكن).
- انتهاء فترة اعتراض الدائنين الخاصة بمجموعة سامبا والتعامل مع أي دائن في حال اعتراضه بما يتوافق مع نظام الشركات أو تنازل الدائن عن اعتراضه.
- عدم صدور أي قرار من أي جهة حكومية في المملكة بمنع إتمام الاندماج وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج.

الإشعارات والموافقات الأخرى

سيعمل كلا البنكين على تحديد أي موافقات أخرى قد تكون مطلوبة فيما يتصل بالاندماج والعمل على الحصول عليها، وكذلك تقديم أي إشعارات مطلوبة، وذلك فيما يتصل بأي أطراف أو جهات أخرى.

دمج أعمال البنكين

اتفق البنكان على تعيين رئيس مجلس إدارة كلٍ منهما (أو أي ممثل آخر يحدده البنك المعني) للعمل معاً على إعداد خطة دمج الأعمال للبنك الدامج، ويجوز لهما تشكيل لجنة أو لجان فرعية للإشراف على دمج الأعمال. علماً بأن كل بنك سيعمل بشكل مستقل إلى حين إتمام الاندماج.

إنهاء اتفاقية الاندماج

يجوز إنهاء اتفاقية الاندماج في حالات محددة، والتي تشمل الآتي:

- في حال إخلال أي من البنكين بأي من أحكام وبنود اتفاقية الاندماج وسبب ذلك الإخلال حدتاً سلبياً جوهرياً (بحسب التعريف المتفق عليه في اتفاقية الاندماج).
- في حال عدم الحصول على أي موافقة من جهة تنظيمية وكان لذلك تأثير سلبي جوهري على البنك الدامج.
- في حال عدم إتمام الاندماج أو في حال عدم استيفاء شروط اتفاقية الاندماج أو التنازل عن أي منها بموجب أحكام الاتفاقية بعد سنة واحدة من تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج.
- في حال اتفاق البنكين كتابياً على إنهاء اتفاقية الاندماج.

٤. الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة بصفقة الاندماج

ينطوي الاندماج على وجود أطراف ذوي علاقة، حيث إن كل من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في كلٍ من البنك الأهلي ومجموعة سامبا ولدى كلٍ منهم ممثلين في مجلس إدارة كلا البنكين، وذلك كما في تاريخ نشر هذا الإعلان.

وقد قام كل من الأستاذ/ يزيد عبدالرحمن الحميد (بصفته ممثل لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة مجموعة سامبا)، والدكتور/ إبراهيم سعد المعجل (بصفته ممثل لصندوق الاستثمارات العامة في مجلس إدارة مجموعة سامبا ومالكاً لأسهم في البنك الأهلي)، والأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة مجموعة سامبا)، والأستاذ/ علي حسين علي رضا (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتقاعد في مجلس إدارة مجموعة سامبا ومالكاً لأسهم في البنك الأهلي)، والدكتور/ وليد بن سليمان أبانعي (بصفته مالكاً لأسهم في البنك الأهلي) بالإفصاح عن مصالحهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة مجموعة سامبا وقد امتنعوا إثر ذلك عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة مجموعة سامبا الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج.

وعليه، سيخضع الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة للقيود التنظيمية المتعلقة بتصويت المساهمين الذين لهم مصلحة وذلك وفق المتطلبات النظامية ذات الصلة وما تصدره هيئة السوق المالية في هذا الشأن.

٥. وضع الاندماج والخطوات القادمة

سيبدأ البنكان في العمل على استيفاء الشروط اللازمة لإتمام الاندماج، بما في ذلك الحصول على الموافقات النظامية ذات الصلة. الجدير بالذكر أن إتمام الاندماج غير مضمون حيث إنه ما زال يخضع للشروط المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج.

كما ستقوم مجموعة سامبا بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة بنشر تعميم مجلس الإدارة لمساهمي مجموعة سامبا، والذي يتضمن رأي مجلس إدارة مجموعة سامبا بشأن الاندماج. كما سيقوم البنك الأهلي بنشر مستند العرض لمساهمي مجموعة سامبا والذي سيتضمن معلومات تفصيلية عن الاندماج، وينبغي على مساهمي مجموعة سامبا دراسة تعميم مجلس الإدارة ومستند العرض بعناية قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالتصويت على الاندماج. وسيقوم كلا البنكين بعد ذلك بدعوة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بكل منهما للتصويت على الاندماج.

يتوقع البنكان إتمام الاندماج خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ م، كما من المتوقع أن تستكمل خطط دمج الأعمال خلال الأشهر القادمة حتى إتمام الاندماج، وأن يكون تنفيذ دمج الأعمال الفعلي خلال الثلاث سنوات القادمة.

وقد تم تعيين شركة مورغان ستانلي السعودية كمستشار مالي لمجموعة سامبا فيما يتعلق بالاندماج ومكتب خشيم محامون مستشارون كمستشار قانوني لمجموعة سامبا فيما يتعلق بالاندماج. وستقوم مجموعة سامبا بالإعلان عن أي تطورات جوهرية فيما يتعلق بالاندماج في حينه.

٦. إشعارهام

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتبار هذا الإعلان على أنه تعميم مساهمين أو نشرة إصدار أو أي مستند آخر مشابه.

قد يترتب على الاندماج أثر على الأشخاص المقيمين خارج المملكة العربية السعودية من حيث الأنظمة والقوانين التي يخضعون لها في تلك الدول وذلك فيما يتعلق بقدرتهم على المشاركة في التصويت على الاندماج بسبب الأنظمة والقوانين التي يخضعون لها. وعليه، ينبغي على الأشخاص المقيمين خارج المملكة التحقق من أي قيود قد تنطبق عليهم والتقيد بها.

التوقعات المتعلقة بالأرباح

لا يجوز اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على أنها توقعات مستقبلية تتعلق بالأرباح، كما أنه لا يجب اعتبار هذا الإعلان على أنه تأكيد بأن ربحية السهم لكل من مجموعة سامبا أو البنك الأهلي ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية السهم في الفترات المالية السابقة.

عرض المعلومات المالية

باستثناء ما تم النص عليه صراحة في هذا الإعلان، تستند المعلومات الواردة في هذا الإعلان على البيانات المجمعة المفصّل عنها فيما يتعلق بالمعلومات المالية النصف سنوية للسنة المالية ٢٠٢٠ م لكل من مجموعة سامبا والبنك الأهلي بدلاً من المعلومات المدققة الافتراضية، وعليه فإنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل من قبل مراجعي الحسابات أو غير ذلك.

كما أن المعلومات المالية المجمعة المذكورة في هذا الإعلان لن تطابق المعلومات المالية الافتراضية التي سيتم ذكرها في مستند العرض أو تعميم المساهمين المعدّين بشأن الاندماج، حيث إنه لهذه الاختلافات أسباب عدة منها الشهرة وغيرها من الأمور المحاسبية.

إن المبالغ المذكورة في هذا الإعلان بالدولار الأمريكي تم تحويلها من الريال السعودي بناءً على سعر صرف ٣,٧٥ ريال سعودي لكل دولار أمريكي.

التوقعات والإفادات المستقبلية

إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بالاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل مجموعة سامبا والبنك الأهلي قد تكون أو تعد "إفادات مستقبلية". وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية، وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من مجموعة سامبا والبنك الأهلي بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا في صراحة أو ضمناً في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع للاندماج على مجموعة سامبا والبنك الأهلي أو البنك الدامج، والجدول الزمني المتوقع والنطاق الخاص بالاندماج، فضلاً عن إفادات أخرى لا تتعلق بوقائع تاريخية .

ومن الممكن أن يستدل على هذه الإفادات المستقبلية - في بعض المواضع الواردة في هذا الإعلان - من خلال استخدام مفردات وعبارات مستقبلية، ومنها على سبيل المثال "تخطط"، "تتوقع"، "تقدر"، "وتنوي"، "وسوف"، "وتهدف"، "وتعتقد"، "وتسعى"، و"قد"، و"سيكون"، و"يمكن"، و"من المحتمل"، و"من المتوقع"، و"ستكون" أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وعلى الرغم من أن مجموعة سامبا والبنك الأهلي يعتقدان بأن التوقعات الواردة في مثل هذه الإفادات معقولة، إلا أنه لا يمكن لمجموعة سامبا والبنك الأهلي تقديم أي ضمان بأن هذه التوقعات صحيحة، حيث إن طبيعة التوقعات المستقبلية عادة ما تكون عرضة للمخاطر (سواء المعلومة أو غير المعلومة أو المتوقعة أو غير المتوقعة) والتقلبات (وعوامل أخرى خارج سيطرة البنك الأهلي و/أو مجموعة سامبا) نظراً لارتباط هذه العوامل بظروف أو وقائع قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل.

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية لمجموعة سامبا والبنك الأهلي أو البنك الدامج والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل جوهري عما كان متوقعا صراحة أو ضمناً في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة البنكين على استيفاء شروط اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك متاحاً)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والمحلي، وأسعار الأصول، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيرات في الأنظمة والقوانين والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات و / أو الجهات التنظيمية (بما في ذلك التغيرات المتعلقة بمتطلبات رأس المال والضرائب)، والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة الهيكلة والتنظيم، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاستحواذ أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة البنك الدامج من الاستفادة فعلياً من المنافع المشتركة المتوقعة بعد تنفيذ الاندماج (بما في ذلك التغيرات في تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج أو موظفيه)، وعدم قدرة البنك الأهلي على دمج عمليات وبرامج مجموعة سامبا بنجاح عند تنفيذ الاندماج، وتكبد البنك الدامج بعد الاندماج لتكاليف و/ أو تعرضه لتأخير بشكل غير متوقع (بما في ذلك تعرضه للتعطيل في أنظمة تقنية المعلومات والجرائم السيبرانية وعمليات الاحتيال) أو الصعوبات المتعلقة بالاندماج عند إتمام عملية الاندماج. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن التنبؤ بها على العمليات المستقبلية و / أو قد تسبب في اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا الإفادات المستقبلية. وينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل.



سامبا
samba

كما أن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ نشر هذا الإعلان. ولا تقدم مجموعة سامبا أو البنك الأهلي أو أي من تابعيهم أو أعضاء مجالس إدارتهم أو مدراءهم أو موظفيهم أو مستشاريهم أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعلياً أو ضمناً في الإفادات المستقبلية. وتنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بتحفظ حسبما هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. وعليه، ينبغي على القارئ عدم الاعتماد بشكل كبير على هذه الإفادات المستقبلية. ولا تعتبر مجموعة سامبا أو البنك الأهلي خاضعين لأية التزامات، ويخلى كل منهما نفسه من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، ما لم يلزم ذلك التحديث أو تلك المراجعة بناء على التزاماتهما القانونية أو التنظيمية.

تعمل شركة مورغان ستانلي السعودية، والمرخصة برقم ٣٧-٠٦٠٤٤ من هيئة السوق المالية لتقديم الخدمات المالية، كمستشار مالي حصري لمجموعة سامبا بخصوص صفقة الاندماج، ولن تكون مسؤولة تجاه أي طرف بخلاف مجموعة سامبا عن تقديم المشورة حول صفقة الاندماج.